

PROVISIONAL

S/PV.3280
22 September 1993

ARABIC

مجلس الأمن



محضر حرفي مؤقت للجلسة الثمانين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس:	السيد تايلهاردات	(فنزويلا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد يانيز بارنويغو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد دي أراوجو كاسترو
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	المغرب	السيد السنوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ديفيد هني
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيكس
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥اقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.الحالة في الصومال

تقرير لاحق مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ١٨ من القرار ٨١٤ (١٩٩٣) (S/26317)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأبني تلتيت رسالة من ممثلة الصومال تطلب فيها دعوتها للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذه الممثلة للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لها الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة حسن (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

(الرئيس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس تقرير لاحق مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ١٨ من القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، في الوثيقة S/26317.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26476 التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس. وأود أن استرعي الانتباه الى التنقيح التالي الذي سيدخل على مشروع القرار الوارد في صيغته المؤقتة في الوثيقة S/26476:

في الفقرة ١٢ ينبغي أن تضاف عبارة "واستخدام" بعد كلمة "ابقاء".

أود كذلك أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين: الوثيقة S/26412، وهي رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/26481، وهي رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاريتريا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، بصيغته المؤقتة المعدلة شفوياً. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن الأمر كذلك.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار على التصويت، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد عليهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على تقريره الأخير بشأن الصومال وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها ممثله الخاص وغيره من موظفي الأمم المتحدة الآخرين على تفانيهم وتضحياتهم في ظل ظروف صعبة محفوفة بالمخاطر، ونحن على ثقة بأن هذا سيبقى لفترة طويلة معلماً بارزاً من معالم الالتزام بقضية شعب وتلبية نداء الواجب. إن مشروع القرار المعروض علينا، والذي نؤيده بقوة، يدعو إلى مضاعفة الجهود بغية إعادة إنشاء قوة للشرطة ونظام قضائي ونظام جنائي. وإذا ما نظر إليه مع تقرير الأمين العام (S/26317)، المقدم عملاً بالفقرة ١٨ من القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الذي يتعين بموجبه على الأمين العام أن يطلعنا على تطورات الحالة الأمنية في الصومال، فإنه يقدم لنا وصفاً شاملاً يتضمن معلومات بشأن الحالة في ذلك البلد. وكلاهما يشددان على حقيقة أن إعادة تأهيل الصومال تتطلب اتباع نهج متشعب يغطي عدة جبهات في آن واحد. ومع ذلك، فلن يتحقق سوى القليل مما له أهمية راسخة ما لم يتم استئصال التهديد المتمثل في العنف، والذي من أجله ينبغي تطوير آليات قضائية وآليات لإنفاذ القانون بغية توفير بيئة آمنة تجري فيها أنشطة اجتماعية واقتصادية وسياسية طويلة الأمد.

ويسعدنا أن نلاحظ استمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في تصميمها على إجراء نزاع سريع للسلاح بوصفه أولوية قصوى والتركيز على إزالة الألغام. وكون الحالة العامة في الصومال ما زالت تشهد استقراراً لأمراً جدير بالتنويه.

ويسرنا أن نرى أن تنفيذ اتفاقات السلم الشامل الموقعة في أديس أبابا ما زال جارياً على نحو ثابت. ومما يبعث على الإعجاب أن العديد من الصوماليين العاديين الذين ينتمون إلى القاعدة الشعبية

يشاركون في هذه العملية المتمثلة في البت بشأن طائفة واسعة من المسائل وإنشاء آلية أولية يمكن أن تنضي في نهاية المطاف إلى تشكيل سلطة انتقالية. ونحن نرى أن المجلس الوطني الانتقالي يهدف إلى أن يكون السلطة السياسية الأولى خلال فترة السنتين الانتقالية، يدعمها في ذلك هيكل من مجالس الأقاليم والمقاطعات.

ولهذا السبب، فإن ما يؤسف له أن الأحداث الجارية في مقديشو - وهي في الواقع تجري في جزء واحد من المدينة - استحوذت على العناوين الرئيسية فشوهت بذلك طابع استعادة الصومال لحياته الطبيعية على نحو ثابت ومثير للإعجاب. من المؤكد أن الخسائر في الأرواح، سواء بين المدنيين أو المسؤولين، في ظل أية ظروف، ينبغي أن تكون موضع شجب وأسف. ولكن ينبغي الاستمرار في اتخاذ كل خطوة لكي نرى قدر المستطاع عدم تكرار هذه المآسي، في إطار اضطلاع الأمم المتحدة بولايتها. ويبدو أن الأمم المتحدة تقوم بتنفيذ مهمتها. فثمة أمة ليس لها كيان الدولة تبعث من رقادها، وإذ يلوح على الأفق أنها على وشك اتمام مهمتها، فإن على الأمم المتحدة أن تبذل كل جهد ممكن وأن لا تترك حجرا على حجر من أجل اتمام مهمتها. وفي هذا المنعطف، فإن أي شيء أقل من ذلك من شأنه أن يترك نثارا وآثارا مدمرة على الأمم المتحدة وشعب الصومال.

نعتقد أن الآثار المشترك المترتب على هذه التطورات يدل على عزم الأمم المتحدة على تأطير الصوت الديمقراطي في مؤسسات دستورية وإشراك الشعب الصومالي في حكم نفسه وإيلاء أهمية قصوى من جانب الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف. فمهما تعددت الخطوات الملموسة المتخذة على عدة أصعدة فإنها لن تكون ممكنة دون تحقيق تقدم فعلي في مجال المصالحة السياسية. وفي الواقع، فإننا نفهم أن الأعمال العدائية بين القبائل قد توقفت تماما وجرت اجتماعات هامة عقدت فيما بين القبائل بشأن مسائل عديدة.

ونشعر بالسعادة أيضا إزاء المشاركة الواسعة والعمل الذي تقوم به اللجنة الانتقالية لصياغة الميثاق، والتي أكملت عملها في حزيران/يونيه من هذا العام، والعمل الذي تقوم به لجنة وقف إطلاق النار ونزع السلاح.

لقد قمنا بدراسة العرض الموجز الذي تقدم به الأمين العام بشأن وضع برنامج ١٩٩٣ للإغاثة وإعادة التأهيل، بما في ذلك اجتماع الدول المانحة المعقود في آذار/مارس والاجتماع المعقود بين وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، وممثلي الشعب الصومالي أنفسهم. فالنهج العريض والشامل لهذا البرنامج - إذ يغطي مشروعات خاصة بالتوظيف، وتوزيع الطعام، واستمرار عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وإعادة التوطين، والخدمات الاجتماعية كالمدارس والخدمات الصحية، وإعادة تنشيط الحرف والتجارة ووسائل

الإعلام والاتصالات العامة - يدلل على مشاركة الأمم المتحدة وطبيعة الاحتياجات الكبيرة التي يتطلبها الصومال.

إن هذا البرنامج لن تكون له أهمية ملموسة إذا لم يتوفر بطبيعة الحال، وكما يشير الأمين العام، اهتمام جدي بالمسائل الأمنية مثل الشرطة والمؤسسات الجنائية ومحاكم القضاء الفعالة. ومما يبعث على التشجيع اهتمام التقرير بطائفة من المسائل - كتدريب العاملين وتجهيزهم، ودفع مرتباتهم وانتقائهم وتدوين القوانين وترسيخ الحس بالكرامة وروح الاحتراف وطريقة معالجة التهريب. وتبدو الميزانية الاجمالية التي تبلغ ٤٥ مليون دولار تكلفة معقولة لمثل هذه المهمة الكبيرة في السنة الأولى، وتغطي نفقات الشرطة والمسائل العقابية والقضائية.

ونؤيد أيضا الطلب الوارد في مشروع القرار بأن يقوم الأمين العام بعقد اجتماع في أقرب وقت ممكن للدول الأعضاء المعنية بدعم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وذلك في مسعى لإنشاء قوة الشرطة والأنظمة القضائية والجنائية. ولا تزال الحاجة قائمة للتدريب والمرافق والمساعدة التقنية وتعيين الموظفين والخبرة، ومن شأن هذا الاجتماع أن يركز الجهود والموارد لكي تصب في مجالات ذات أولوية قصوى. هناك بطبيعة الحال حاجة ماسة إلى الأموال، وهذا الاجتماع وإجراءات متابعته، وفقا للصندوق الذي أنشئ بموجب القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) وأكدته القرار ٨١٤ (١٩٩٢) بغرض استلام الاسهامات التي ستستخدم لتشكيل قوة الشرطة والنظام القضائي والجنائي، ينبغي أن يحظى بالدعم من جانب الدول الأعضاء كمسألة ملحة. ومشروع القرار هذا يسلط الضوء على هذه الاحتياجات.

وعلى نحو مماثل، وكما هو مطلوب في مشروع القرار أيضا، قد يكون من المفيد أن يحصل جميع المعنيين على خطة تفصيلية من الأمين العام تغطي الاستراتيجية المستقبلية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية والسياسية والأمنية.

إن إعادة تأهيل الصومال تحت رعاية الأمم المتحدة بدأت على ما يبدو. ويسرنا أن نرى المشاركة الواسعة من جانب جميع الصوماليين وقد تبلورت، بل أنها تحدث في الواقع، وأن ثمة فترة انتقالية معقولة يجري التفكير بها وذلك كي يصبح بالإمكان أن تظهر قيادة وأن يفرس الأمن وأن توحّد الأنظمة. إن كلا من الأمم المتحدة والشعب الصومالي بحاجة إلى دعمنا المستمر إذا كان لنا أن نحزّز النجاح، ويأمل وفد بلادي أن يكون هذا الدعم حاضرا دوما. وينبغي ألا نتردد أو نتخاذل في الساعة ما قبل الأخيرة بسبب معارضة تاجر حرب واحد منعزل أو لأسباب أخرى. علينا أن ننجز مهمتنا، لأن النجاح بات وشيكا، ومعه يعود عضو من أعضائنا إلى أسرة الأمم. وهذا قد يكون المقصد الحقيقي لميثاقنا.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : من أجل إنهاء الحرب المأساوية في الصومال وتخفيف معاناة الشعب الصومالي وخلق بيئة آمنة لمساعي الاغاثة الانسانية وارساء المصالحة الوطنية والسلم الدائم، بذلت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية جهودا دؤوبة ساعدت على استعادة الاستقرار في معظم أجزاء الصومال خارج مقديشيو. ومع ذلك، لاحظنا أن العديد من عناصر عدم الاستقرار لا تزال موجودة في الصومال، وفي مقديشيو بصفة خاصة، حيث تكررت حوادث إراقة الدماء والمصادمات، مما أسفر عن زيادة الاصابات سواء بين موظفي الأمم المتحدة أو المدنيين الصوماليين. وما من شك في أن كل هذا يشكل لنا مصدر قلق عميق.

اننا نرى دائما أنه مهما بلغ تعقد الحالة فالحل الحقيقي لا يمكن التوصل اليه إلا عن طريق الحوار والتفاوض، وإلا فستذهب الجهود أدراج الرياح. أما عن كيفية تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على الوجه الأفضل، فنرى أن آراء الأطراف المعنية، وبالذات البلدان الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ينبغي التماسها على أوسع نطاق ممكن.

ان المرمى الأساسي لمجموعة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الصومال هو تعزيز عملية السلم التي بدأت باتفاق أديس أبابا، وتحقيق وفاق وطني حقيقي وإعادة السلم والاستقرار في الصومال، حتى يتمكن الشعب الصومالي من أن يبدأ مسيرة المصالحة والانعاش الاقتصادي. وستساعد توصيات الأمين العام بإنشاء شرطة صومالية ونظامين قضائي وجنائي على تهيئة الظروف اللازمة للنهوض بالمصالحة الوطنية في الصومال. ومن ثم فاننا نؤيد هذه التوصيات.

إن الحل النهائي للمسألة الصومالية يجب أن يسعى اليه الشعب الصومالي نفسه. ونحن نحث جميع الأطراف الصومالية على أن تنفذ باخلاص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن توقف فوراً جميع أعمالها العسكرية، وأن تتعاون مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى تنهياً الظروف المواتية لتحقيق حل سياسي مبكر للمسألة الصومالية. ومشروع القرار المعروض علينا يعبر أساساً عن هذه الروح، وبالتالي سيصوت الوفد الصيني مؤيداً له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في

الوثيقة S/26476، بصيغته المنقحة شفويا وبشكله المؤقت.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد بالاجماع مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا وبشكله المؤقت، بوصفه القرار ٨٦٥ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتوجه وفدي بالشكر للأمين العام على تقريره الممتاز، الوثيقة S/26317، كما يود أن يتوجه بتحية خاصة الى ممثله الخاص، الفريق بحري جوناثان هاو الموجود بيننا اليوم والذي واثقنا الفرصة لأن نجري معه تبادلا مفيدا جدا للأراء.

من بين البلدان المشاركة في عملية الأمم المتحدة في الصومال، دفعت باكستان أفدح ثمن من حيث الأرواح البشرية وكنا قد وافقنا على ارسال شبابنا الى الصومال لأننا نؤمن بهدف القضية النبيلة التي يسعى إليها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة، وبالتزامنا بجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم.

عندما أرسلت الحكومة الباكستانية قواتها تحت راية الأمم المتحدة، لم يكن لديها من دوافع سوى المساعدة في إحلال السلم في تلك الأرض المضطربة. بل الواقع أننا، على ضوء علاقاتنا الأخوية العريقة مع الصومال، كنا على ثقة بأن جنودنا سيعاملون كأصدقاء ورسل سلام وأمل من جانب كل صومالي. وعلى الرغم من الأحداث المأساوية التي وقعت بعد ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، والتي كانت فيها قواتنا هدفا لأنصار واحد من أباطرة الحرب، لا يعرف الرحمة ولا يتوقع أن يكسب شيئا في صومال ديمقراطية ومستقرة، مازلنا مقتنعين بأن الأغلبية الساحقة من الصوماليين مازالت تنظر الى باكستان كصديق جاء يمد يد العون وقت الحاجة.

وعلى الرغم من التغطية الاعلامية المؤسفة الى حد بعيد التي لقيتها مؤخرا عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من وسائط الاتصال، مازلنا صامدين في تأييدنا لتدخل الأمم المتحدة في الصومال وكذلك لأهداف جهود الأمم المتحدة. وقد أكد من جديد قائد الجيش الباكستاني الجنرال عبد الوحيد الذي زار الصومال مؤخرا، على عزم باكستان المعقود على الابقاء على قواته تحت تصرف الأمم المتحدة طوال فترة الولاية. فحقيقة الأمر أنه لولا الجهود المتفانية التي بذلها أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وكذلك الهيئات الأخرى المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية لما تسنى أن تصبح الحالة

العامة في الصومال اليوم أفضل كثيرا مما كانت عليه في نفس الوقت من العام الماضي. لقد اختفى الموت جوعا، وكان مئات الألوف يموتون يوميا، قبل عام فقط، من الجوع واطلاق النار. والمؤسسات التعليمية التي ظلت مغلقة وقتا طويلا بدأت تعمل. ومئات ألوف الصوماليين من الكبار والصغار تم تحصينهم ضد الأمراض في ذلك البلد الذي تتفشى فيه الأمراض المتوطنة. والزراعة الصومالية التي ظلت مخربة بدأت تعود الى حالتها الطبيعية، وآخر محصول كان طيبا للغاية. ويقال إن الآفاق أفضل بالنسبة للمحصول المقبل. وهناك دلائل مشجعة على انتعاش النشاط الاقتصادي والتجاري. أما البيئة الأساسية الصومالية التي عانت أضرارا جسيمة فستحتاج الى سنوات لصلاحها وستتطلب الالتزام المتواصل من البلدان المانحة.

ومن الأهمية بمكان، لدى تقييمنا للحالة في الصومال، أن ننظر الى الصورة الشاملة بدلا من التركيز على جنوب مقديشيو الذي لا يزيد عن كونه جزءا صغيرا من البلد. وما من شك في أن الحالة المتفجرة في جنوب مقديشيو وكذلك أعمال عيديد وأعوانه الاجرامية وتعنتهم، ألحقت الضرر بعملية المصالحة في الصومال. ولكن يجدر التذكير بأن عيديد ما هو إلا عقبة أمام هذه العملية التي سيساعد نجاحها نسبيا على تقليص قدرة امبراطور الحرب على القمع والسرقة. ومن ثم فإننا على ثقة بأن الأمم المتحدة، بتركيز اهتمامها على الهدف النهائي والسعي الى تحقيقه بعزم وثبات، يمكن أن تساعد الصوماليين على استعادة المؤسسات الوطنية والديمقراطية والقانون والنظام في بلدهم.

إننا نؤيد تماما القرار الذي اتخذته المجلس توا. والأولوية العليا، دون أدنى شك، ينبغي ايلؤها لاعادة الحياة الطبيعية في الصومال. وتحقيق مصالحة سياسية وتوافق آراء وطني بشأن اقامة صومال حرة وديمقراطية مسألة أساسية في هذا الصدد. ولا يقل عن ذلك أهمية انشاء شرطة وطنية ونظامين قضائي وجنائي. ومن المهم بالمثل انشاء مؤسسات نيابية محلية واقليمية تؤدي الى انتخاب مجلس تشريعي وطني صومالي.

في الصومال، تنخرط الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في جهد فريد يستهدف إعادة بناء أمة. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على مدى ضخامة هذه المهمة وتعقدها والصعوبات التي تكتنفها. ومن المهم، بالتالي، أن يحظى المسؤولون عن العملية بفهمنا وتأييدنا. والواقع أنه بالنظر الى حداثة عملية الأمم المتحدة في الصومال كنا نتعلم مع كل خطوة نخطوها. ويحدونا وطيد الأمل أن تمضي الجهود المبذولة لاعادة النظام الحكومي في الصومال الى نصابه دون مشاكل كثيرة، وأن يتمكن الشعب الصومالي في القريب العاجل من أن يتبوأ مرة أخرى مكانه المشروع في العالم كأمة ديمقراطية أبية وذات سيادة.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تجرى متابعة تطور الحالة في الصومال باهتمام مستمر في فرنسا. والتدخل الانساني في هذا البلد الذي تجتاحه موجة حادة من الجوع استثار التعبئة الايجابية والسريعة من المجتمع الدولي. وقد استجابت فرنسا على الفور، الى جانب العديد من البلدان الاخرى، الى نداء الامين العام، وهناك اليوم أكثر من ألف جندي من جنودها يسهمون في إعادة السلم الى منطقة بايدوا.

واليوم، تم القضاء على المجاعة. ولا جدال في أن هذا النجاح يعزى الى هذه العملية، وهو نجاح لا يمكن أن تنال منه صور العنف الآتية من مقديشيو. لقد بدأ البلد يعرف نوعا من الاستقرار بينما يستأنف النقاش في المؤسسات السياسية بفضل جهود الممثل الخاص للأمين العام وفريق عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي هذا الاطار أيضا يندرج انشاء شرطة صومالية ونظام قضائي عن طريق الوسائل المنصوص عليها في هذا القرار.

ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن ذلك البلد لن يعود إلى طريق السلم والديمقراطية مادامت فصائل مسلحة تسليحا ثقيلًا في بعض أجزاء البلد تواصل حكم الإرهاب والهجوم تدفعها مصالحها الأنانية البحتة على جنود الأمم المتحدة الذين أتوا إلى ذلك البلد للقيام بمهمة سلم. ومن الواضح في هذا الصدد أن جنود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (يونوصوم) ينبغي أن يكونوا قادرين على الوفاء بالولاية الموكولة إليهم.

كذلك من المناسب أن نذكر بأن هدف الأمم المتحدة الطويل الأمد في الصومال كان أصلاً هدفاً سياسياً وإنسانياً: إن الأمم المتحدة تدخلت لاستعادة السلم والديمقراطية في الصومال والمساعدة في إعادة التعمير في ذلك البلد. ويبدو لنا أن الوقت قد حان اليوم للبدء من جديد في عملية المصالحة الوطنية والمبادرة إلى توحيد صفوف الصوماليين حول خطة سياسية. وما لم تنفذ هذه المبادرة سيظل دور الأمم المتحدة غامضاً وناقصاً.

السير ديفيد هني (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أحذو حذو سفير باكستان في الترحيب الحار بوجود الأدميرال هاو الممثل الخاص للأمين العام بيننا اليوم. وأعتقد أننا استفدنا استفادة بالغة من مشورته واستعداده لمناقشتنا في جميع الجوانب الحساسة للعملية، وأود ببساطة أن أعبر له عن تأييد حكومتي البالغ وأطيب تمنياتها له إذ يعود الآن إلى مهمته الصعبة.

وتعرب حكومتي عن حزننا البالغ ومواساتها العميقة لأسر وحكومات جميع الذين فقدوا أرواحهم في الصومال وهذا، ينسحب كذلك بطبيعة الحال، على جميع الصوماليين الذين ماتوا. ونحن ندين جميع الاعتداءات على أفراد الأمم المتحدة وأنا أعتقد أنه من الضرورة القصوى محاكمة المسؤولين عن هذه الاعتداءات.

ونحن ندرك تماماً الأخطار والصعوبات التي تواجهها "يونوصوم" في مقديشيو، لكننا نرى أنه من الضروري استعادة القانون والنظام وتجريد الفصائل الصومالية من أسلحتها من أجل الشروع في المصالحة وإعادة التأهيل الوطنيين، وهما الهدفان الرئيسيان لوجود الأمم المتحدة في الصومال. ونرى أنه لو فشلت الأمم المتحدة في هذه المهمة لكان ذلك مأساوياً. ونحن من جانبنا نؤيد مثابرتها على جهودها.

ونحن نرحب بالتقدم المحرز في المضي بالعملية السياسية والوفاء باحتياجات الإغاثة الإنسانية الملحة. بيد أننا نؤكد على أن أنشطة إعادة التأهيل وإعادة التعمير في الأمد الطويل ينبغي التخطيط الواضح لها على أساس أولويات وأهداف واقعية، وأن هذه الأنشطة ينبغي أن تسير يداً بيد مع جهود جادة ومتواصلة من أجل المصالحة السياسية على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر أديس أبابا. ومن الضروري البناء على المكاسب المحرزة والحرص على عدم انتكاس التقدم المحرز في أجزاء أخرى من البلد بسبب الأحداث في جنوبي مقديشيو.

وفي هذا الصدد، إن إعادة إنشاء الشرطة والنظاميين القضائي والجنائي، وهي أحد أهداف القرار الذي اتخذناه توال، لها دور حاسم في تمكيننا من أن نسلم، وينبغي لنا أن نسلم، حكم هذا البلد للشعب الصومالي ولممثليه، إذا أردنا أن نقوم بذلك في ظل ظروف من الاستقرار.

إن الخطط الحالية طيبة، لكنها تحتاج إلى المزيد من التطوير من أجل تحقيق هذا الهدف على أساس دائم حتى دون وجود الأمم المتحدة، ومن ثم ينبغي إيلاء أولوية عالية لأكثر اشتراك ممكن من جانب الصوماليين على جميع المستويات - في الشرطة وفي النظام القضائي والنظام الجنائي.

وقبل كل شيء نود أن نشيد بجهود البلدان الإفريقية ومنظماتها على العمل الذي أنجزته دعماً لإعادة نشوء مجتمع مدني في الصومال. ونود أن نشجع البلدان الإفريقية على الاستمرار في هذه الجهود. وفي هذا السياق، نفكر بصفة خاصة في البلدان الممثلة في اللجنة الدائمة المعنية بالقرن الإفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وهي اللجنة التي نعتقد أنها ستقوم بإسهام حقيقي وهام في هذا الصدد.

ونعرب عن الأمل في أن يتعاون جميع أفراد الشعب الصومالي مع عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (يونوصوم) ومع وكالات الأمم المتحدة والجهود المتفانية للمنظمات غير الحكومية التي تكافح في الصومال في ظل ظروف صعبة جداً ونأمل أن يبذل الآن جهد منسق لإعادة بناء ذلك البلد.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرغب وفدي في الثناء على الأمين العام وممثله الخاص الأدميرال هاو وجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونوصوم الثانية) على التزامهم بتحسين الحالة في الصومال.

لقد نجحت يونوصوم التي تعمل في ظل ظروف صعبة وخطيرة في تحقيق بعض المنجزات وخاصة في مجال بناء الدولة. وتعلق حكومتي أهمية كبيرة على الجانب السياسي من أنشطة يونوصوم وهي لذلك ترحب بالقرار الذي اتخذناه توال. وهي تؤيد الطلب إلى الأمين العام بأن يضاعف جهوده لتعزيز عملية المصالحة الوطنية والتسوية السياسية.

وتدرك اليابان أنه قد يكون من الضروري طرح مبادرة جديدة للتعجيل بعملية المصالحة حتى يتسنى إنشاء مجلس وطني وأخيراً حكومة ديمقراطية مستقرة في الصومال.

وإن إعادة إنشاء الشرطة الصومالية والنظاميين القضائي والجنائي حيوية في عملية استعادة الأمن والاستقرار في ذلك البلد وكذلك لعملية بناء الدولة. وتعتقد اليابان أنه ينبغي بذل جميع الجهود من أجل إعادة

إنشاء قوة الشرطة الصومالية ومن ثم فإنه مما يثلج صدرها أنه بهذا القرار الآن ستنفذ توصية الأمين العام في هذا الصدد على أساس ملج وعاجل.

وختاماً أود أن أدعو جميع الأطراف الصومالية أن تشدّ إرادتها السياسية من أجل تحقيق المصالحة واستعادة السلم والأمن في بلدها. وستواصل اليابان الانضمام إلى المجتمع الدولي في التزامه المستمر بمساعدة الصومال، لكن تقع على عاتق شعب الصومال نفسه المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية وإعادة تعمير بلده. السيد اردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ترحب هنغاريا باتخاذ هذا القرار الجديد بشأن الصومال، الذي ينطلق من بعض المهام الحالية لإعادة التعمير الوطني ومن التحديات الناشئة عن العنف المستمر في المناطق الجنوبية من العاصمة الصومالية.

إن الصومال قد أضافت إلى خبرة المجتمع الدولي دروساً صعبة وهامة في مجال التضحية البشرية. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة ستخرج معززة من المرحلة التي تمر بها حالياً في الصومال إذا استطاعت أن تستخلص الاستنتاجات السليمة فيما يتصل بسلوك عمليات حفظ السلم، والأنشطة الدولية الأخرى هناك، والجوانب الإعلامية لوجودها في ذلك البلد.

إن قرار اليوم سيسهم دونما شك في توضيح بعض الحقائق الأساسية للحالة في الصومال وذلك بالتنويه إلى التحسن المستمر في الظروف العامة في جميع أنحاء البلاد والإشارة إلى الآثار المفيدة التي عادت بالفعل على الشعب الصومالي نتيجة لهذا التحسن.

في ظل الظروف الحالية في الصومال، يجب ألا نقتل من أهمية هذا الانجاز العظيم للعمل الدولي. ولكي ننفي بالاهداف التي وضعتها الأمم المتحدة، من الأمور الحاسمة أن يستعاد النظام والأمن في جميع أنحاء البلاد دون استثناء. وللاضطلاع بهذه المهمة الكبيرة المعقدة يجب مواصلة القيام بالولاية واستخدام الوسائل التي وافق عليها مجلس الأمن في هذا الأمر بشكل متسق. ومن ذلك المنظور، فإن الإشارة الواضحة إلى قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣) في القرار الذي اتخذناه توا تبدو لنا مناسبة تماما، لأن أحكام ذلك القرار بالتحديد هي التي تشكل أساس عملنا في الصومال.

إننا نعتقد أنه من المهم أن نشاير في بذل جهودنا لجعل البلد يتحرك مرة أخرى في وقت واحد وفي جميع الاتجاهات الموضحة في قراراتنا - في المجال العسكري كما في المجالات السياسية والإنسانية والاقتصادية وغيرها. إن الحوار الدائر مع الأطراف في المجتمع الصومالي حاسم ويجب أن يصاحب هذه الجهود. ومن الواضح أن الهدف الذي يحتل الأولوية لإعادة تهيئة الظروف الطبيعية في جميع القطاعات في البلاد هو حفظ الأمن والاستقرار في الصومال. وفي هذا الإطار، وبما يجاوز عمليات نزع السلاح، فإن إعادة بناء قوة الشرطة الصومالية وإعادة إنشاء النظامين القضائي والعقابي للبلاد أمران أساسيان. وينبغي أيضا ملاحظة أن الأمر يتوقف في نهاية المطاف على الصوماليين أنفسهم كي يتحملوا المسؤولية عن المصالحة الوطنية وإعادة بناء بلدهم.

لا يزال هناك قلق متزايد لدى الرأي العام الدولي بشأن الهجمات المسلحة المستمرة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. إن هذه الهجمات أعمال إجرامية. والقرار ٨٦٥ (١٩٩٣) جلي في إدانته لهذه الأعمال وفي إعادة تأكيده للمسؤولية الفردية لأولئك الذين يقومون - بصرف النظر عن رتبهم أو مراكزهم أو مناصبهم - بارتكاب تلك الأعمال الإجرامية أو يأمرهم بارتكابها. وإن الطريقة التي سيعمل بها المجتمع الدولي في هذا الأمر ستكون لها آثار على عمليات مماثلة أخرى تمس حالات صراع أخرى.

السيد هيكس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي

أن يشارك المتكلمين الآخرين في تقدير الأدميرال هاو لعمله البارز في الصومال.

اليوم اتخذ مجلس الأمن إجراء بالغ الأهمية فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في الصومال. إن القرار الذي اتخذناه يفعل شيئين حاسمين. أولا، يعلن بعبارات واضحة جلية أن هدف الأمم المتحدة الأساسي في الصومال هو تحقيق المصالحة السياسية في ذلك البلد الذي طالت معاناته. وحكومة بلادي لا تزال ترى أن مهمة الأمم المتحدة سياسية في طبيعتها، وتساعد الشعب الصومالي على إعادة إنشاء بنياته السياسية ومؤسساته الديمقراطية. وليس هناك في الصومال ما هو أكثر أهمية من هذا الهدف السياسي.

الخطوة الحاسمة الأخرى التي اتخذناها اليوم هي تقديم الدعم للبنات الأساسية في بناء مؤسسات سياسية جديدة: شرطه، ونظام قضائي عقابي. إن الشرطة ضمان لأرواح وممتلكات جميع المواطنين في أي مجتمع متحضر. وإقامة قوة شرطة صومالية قوية فعالة، يدعمها ويشرف عليها نظام قضائي فعال، سيكون الشعب الصومالي حرا في ممارسة حياته الطبيعية مرة أخرى بعيدا عن تخويف القتل المحترفين الذين أحلوا المجاعة بهذه الأرض.

وكما أشار الأدميرال هاو، فإن عملية الأمم المتحدة في الصومال أنجزت عملا كبيرا في الصومال. فقبل عام كان مئات الآلاف يتضورون جوعا. واليوم ذهبت المجاعة والصومال تسير في طريق العودة. وبهذا القرار، نقدم أدوات حيوية للانتعاش، مؤكداين اتجاهنا الواضح نحو العملية السياسية وتعزيز المؤسسات الصومالية التي يمكنها أن تحمي وتبني تلك العملية على أفضل وجه. ويسرنا الإجراء السريع الذي اتخذته المجلس بشأن هذا القرار الهام للغاية لإعطاء دفعة جديدة في هذا المنعطف الحاسم للعملية الجارية الخاصة بإعادة بناء المؤسسات السياسية الصومالية.

إن حكومة بلادي يسرها أنها أيدت هذا القرار، وترى في إطاره وعدا براقا بصوماليا متصالحة تقف فخورة بين زميلاتها من أمم العالم.

السيد دي أراوجو كاسترو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ليس هناك من لا يدرك الصعوبات القائمة في الصومال. والحكومة البرازيلية تحيي الجهود المتفانية التي يبذلها كل أفراد وقادة عملية الأمم المتحدة في الصومال، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة ويقعون ضحايا أعمال عنائية وهجمات مسلحة، وتلحق بهم في حالات كثيرة خسائر كبيرة. وإننا نؤيد تأييدا تاما عمل الأمين العام وممثله الخاص الأدميرال جوناثان هاو.

ونود أن نعرب عن تعازينا القلبية لحكومات وأسر الذين فقدوا أرواحهم في الصومال. وأن جهود أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وتفانيهم لتحقيق أهداف الأمم المتحدة لن تنسى. إن الهجمات الفظيعة التي تشن ضد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال سبق أن أدانها مجلس الأمن. ومن المناسب أن نؤكد مجددا تلك الإدانة وأن يبعث المجلس إشارة قوية إلى جميع الأطراف الصومالية المشتركة في تلك الهجمات التي تنم عن انعدام الضمير الحي. إن جميع تلك الأعمال يجب أن تتوقف فورا كما يجب أن يحاسب المسؤولون عنها.

إننا لا نزال نشعر بقلق بالغ بشأن الحالة في الصومال وبشأن الحاجة إلى إطار مفهومي واضح لأفضل طريقة يمكن لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تسهم بها في تحسين تلك الحالة. إن شعب الصومال - عن طريق جهوده للتغلب على المشاكل المتجمعة الخاصة بالفقر والخلاف الطائفي، التي راحت ضحيتها أعداد كبيرة من الأرواح البريئة - إنما يكتب فصلا مشيرا في التاريخ الأفريقي والعالمي. ويحدونا أمل وطيد أن يفلق هذا الفصل قريبا وأن يحصل الشعب الصومالي على فرصته التي يستحقها لتحقيق السلام والعدل والتنمية. إنه يستحق تضامننا الكامل في هذا المسعى.

وإذ ندر إدراكا تاما الصعوبات القائمة، يسرنا أن نلاحظ المعلومات التي قدمها الأمين العام بشأن تحسن بعض الجوانب الهامة للحالة في الصومال. لقد تحقق تقدم ملحوظ في القيام ببعض المهام الإنسانية الأكثر إلحاحا مثل تلك المتعلقة بالاحتياجات الغذائية والصحية الأساسية. لقد اتخذت، وتتخذ الآن خطوات هامة في المجال السياسي صوب تنفيذ اتفاق أديس أبابا. وفي مختلف أجزاء البلاد، ظهرت علامات على استئناف الخدمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية التي تعد أساسية لإنشاء البنية الأساسية للتنمية مستقبلا وللاعتماد على الذات. إن القيام بقدر كبير من العمل الشاق سيظل مطلوبا في تلك المجالات جميعا، إلا أن علامات التقدم مشجعة فعلا وينبغي أن ينسب الفضل فيها - دون شك - إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وإلى الشعب الصومالي. ونحن ندين بالفضل أيضا للبلدان الأفريقية التي لا تزال تساهم في هذا الجهد.

إن هناك الكثير الذي لا يزال يحتاج إلى القيام به لتحقيق هدفنا المصالحة وإعادة البناء في الصومال. وإن التدابير التي قررها مجلس الأمن اليوم باتخاذ القرار ٨٦٥ (١٩٩٣) تشكل خطوات إضافية هامة في هذا الشأن. وعلى وجه الخصوص، فإن الموافقة على تدابير ترمي إلى إعادة إنشاء مؤسسات إنفاذ القوانين ومؤسسات قضائية تضيف عنصرا أساسيا لتعزيز القدرة الأصلية للشعب الصومالي نفسه بشكل فعال على علاج مشاكله، وبشكل أكثر وضوحا في مجال الأمن وفي بناء مجتمع قائم على حكم القانون.

إن إصدار هذا القرار يقدم دليلا آخر على التزام الأمم المتحدة بمواصلة العمل في الصومال بغرض استعادة ظروف الحياة الطبيعية في ذلك البلد. إن تعقد الحالة في الصومال والتحديات الجديدة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة هناك جرى تأكيدهما في كثير من الأحيان. إن الأمم المتحدة تطرق دربا جديدا في الصومال في عمل إبداعي ضروري يرمي إلى تحقيق السلام والأمن وحياة أفضل لشعب الصومال. إنه عمل سياسي واسع النطاق لا يمكن التشكيك في أي مكون من مكوناته.

وكما ذكر في القرار ٨٦٥ (١٩٩٢) فإن الأولوية القصوى تولى للجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة إنشاء المؤسسات الوطنية والإدارة المدنية في جميع أنحاء الصومال. والبرازيل، بصفتها عضواً بالمجلس، ستظل تتابع عن كثب التطورات المتصلة بالصومال وعمليات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وستواصل تقديم تأييدها للأعمال المخططة بعناية التي يمكنها النهوض بتحقيق ذلك الهدف.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): منذ بدء المجتمع

الدولي تنفيذ عمليات تقديم المساعدة إلى سكان الصومال، أيد الاتحاد الروسي باستمرار العمل على نحو عاجل على استقرار الحالة، وتحقيق تسوية سياسية والمصالحة الوطنية في ذلك البلد.

ونلاحظ بارتياح أن الحالة في معظم أقاليم البلد تتحسن. وهذا يمكن الشعب الصومالي من العودة إلى حياته الطبيعية. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/26317)، إن المجاعة قد انهي معظمها، ويجري تنفيذ برنامج التحسين الملموس في توزيع الغذاء وتطعيم الأطفال جميعاً، وتفتح المدارس في عملية مستمرة. وقد أنشئت عدة مجالس إقليمية، وهي الأساس لاستعادة كيان الدولة والحكم الذاتي في البلد.

وكما اتضح في القرار ٨٦٥ (١٩٩٣) الذي اتخذته مجلس الأمن توا ان المهمة ذات الأولوية القصوى لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هي مساعدة الشعب الصومالي على تنفيذ عملية المصالحة الوطنية، ودفع عملية استعادة المؤسسات الإقليمية والوطنية والإدارة الوطنية في جميع أنحاء البلد والتعجيل بها. ونحن نشعر بالامتنان لجميع موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والممثل الخاص للأمين العام، الأدميرال هاو، على جهودهم الدؤوبة في هذا الميدان. وفي نفس الوقت، نتفق تماماً مع ما ورد في تقرير الأمين العام الذي ينص على أنه من أجل استتباب السلم والأمن في الصومال ينبغي نزع سلاح جميع الوحدات المسلحة. وفي هذا المقام، ندين الحالة التي تصبح فيها قوات حفظ السلم التابعة للمجتمع الدولي، التي مهمتها تعزيز استقرار الحالة في ذلك البلد، وتحقيق الوفاق الوطني واستعادة سيادة الدولة، هدفا لهجمات مسلحة.

ونعرب عن تعازينا لحكومات وأسر الجنود والضباط في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذين قدموا أرواحهم في الصومال. ويعتقد الاتحاد الروسي أن الأحداث التي وقعت في الجزء الجنوبي من مقديشو ينبغي ألا تكون عقبة في سبيل تنفيذ الاتفاقات التي تحقت في مؤتمر المصالحة الوطنية في أديس أبابا. ونعتبر من الأهمية بمكان النداء الوارد في القرار ٨٦٥ (١٩٩٣) والموجه إلى جميع الدول الأعضاء بالانضمام إلى المنظمات الإقليمية في تقديم المساعدة - بكل الوسائل الممكنة، بما فيها وسائط الاتصال الجماهيرية - إلى الأمين العام في جهوده من أجل التوفيق فيما بين الأطراف وإعادة بناء المؤسسات السياسية في الصومال.

ويلاحظ القرار ٨٦٥ (١٩٩٣) الذي اتخذ توا أن إعادة بناء الشرطة الصومالية والنظام الجنائي والقضائي مهم لإعادة الأمن والاستقرار في الصومال. وفي نفس الوقت، فيما يتعلق بالجوانب المالية لتنفيذ

هذه الأهداف، يعتقد الوفد الروسي أن النداء الوارد في الفقرة ١٤ من القرار والموجه إلى الأمين العام بأن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان استمرار البرنامج الحالي لاقامة الشرطة والنظاميين القضائي والجنائي خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، إلى أن يتيسر الحصول على تمويل اضافي من الدول الأعضاء، لا يعني أن هذه الخطوات ستنفذ عن طريق ميزانية عمليات الأمم المتحدة في الصومال. إن نفقات هذه الأهداف المحددة لا يمكن أن تغطيها ميزانية منظمنا.

والاتحاد الروسي مستعد للتفاعل مع الأمم المتحدة ومع جميع الدول الأعضاء، وللعمل في سياق الجهود الاقليمية، من أجل التعجيل باستعادة السلم، والاستقرار، والقانون والنظام، مما سيوجد الظروف اللازمة للمصالحة الوطنية والتسوية السياسية في الصومال.

السيد يانيز بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يؤكد مجلس الأمن، باتخاذ القرار ٨٦٥ (١٩٩٣)، مرة أخرى التزام الأمم المتحدة الراسخ بمساعدة الشعب الصومالي على تحقيق المصالحة الوطنية وعودة الحياة الوطنية العادية، مع الاستعادة التدريجية لمؤسساته والخدمات المدنية الضرورية للمجتمع.

ويبين تقرير الأمين العام الصادر في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، والتقارير الشفوية التي أتيحت الفرصة لأعضاء المجلس للاستماع إليها - وآخرها ما سمعناه هذا الصباح من الممثل الخاص للأمين العام، الأدميرال هاو - أن عمل الأمم المتحدة الذي تقوم به في الصومال قصة غير معروفة من الانجازات الملموسة والتقدم الكبير في الاتجاه الذي وضعناه.

وإن الجهود المشتركة التي تبذلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وهيئات الأمم المتحدة الأخرى قد مكنت في جملة أمور، من القضاء على المجاعة في ذلك البلد، وتفتح المدارس الآن مرة أخرى أبوابها، بعد أربع سنوات دون تدريس، وقد جرى تطعيم نسبة كبيرة من الأطفال في البلد، ونقوم الآن بمواجهة مشاكله الصحية الأساسية وحلها. فضلا عن ذلك، من منظور اقتصادي واجتماعي، تعود نسبة كبيرة من السكان إلى أراضيها، وتعود الزراعة ويزدهر الانتاج الحيواني والتجارة.

وفي مقابل هذه الانجازات توجد جوانب قصور في الميدان السياسي أيضا. وكما نص اتفاق أديس أبابا، سيكون التشكيل التدريجي للمجالس الاقليمية الخطوة الأولى صوب انشاء المجالس الاقليمية وإنشاء مجلس وطني انتقالي في المستقبل، وكل هذا سيضع الأساس لاستعادة مؤسسات الدولة في الصومال. ونحن مقتنعون بأن أغلبية الشعب الصومالي لديها الارادة السياسية اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية العاجلة، كما اتضح من جميع هذه الانجازات.

وينبغي أن تؤكد على أن المشاكل في الصومال يمكن التغلب عليها في نهاية المطاف عن طريق جهود الصوماليين أنفسهم فحسب، وبالطبع، مع مراعاة ضرورة أن يستمع إلى جميع المجموعات والطوائف والأحزاب وأن يمنع من تلك العملية الذين ثبت أن أعمالهم غير قانونية. وينبغي أن يقوم الصوماليون أنفسهم بهذا الجهد، بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي: الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا من جانب البلدان المجاورة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن الأهمية البالغة تمكين الصوماليين من الاعتماد على دعم ومساعدة المجتمع الدولي.

ومع هذا يتعين علينا أن نشعر بالأسف لأن قوات الأمم المتحدة في الصومال قد أزعتها إحدى الطوائف الصومالية، التي تقف في طريق عملها وتقوض أية فرصة للحوار. ونود أن تؤكد على شرعية قيام عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بالاجراءات اللازمة لتعزيز تحقيق الأهداف التي حددها لها مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشيد هنا بجميع من قد وهبوا أرواحهم خدمة لهذه القضية النبيلة. وفي نفس الوقت، نود أن تؤكد على جهود الممثل الخاص للأمين العام، الأدميرال هاو وأن نشيد به، وبجميع أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الذين قاموا بمهمتهم تحت ظروف صعبة وقد تحلوا بقدر كبير من التصميم والعزم.

إن القرار الذي اتخذناه اليوم يؤكد على الحاجة الى العودة العاجلة لبعض المؤسسات والخدمات الأساسية العامة في الصومال، مثل الشرطة والنظاميين القضائي والجنائي، بغية تسهيل سيطرة شعب الصومال على قدره بنفسه والاسراع بهذه العملية. ومن شأن هذا الأمر أن يساعد في التوافق السياسي الجاري الآن، والذي من خلاله يتوجب على الصومال أن يعيد بناء مؤسساته بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى له أن يصبح بلدا حرا وديمقراطيا وصاحب سيادة كاملة بحلول عام ١٩٩٥ على أبعد تقدير.

السيد كيتنج (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن نيوزيلندا، لدى تصويتنا لصالح هذا القرار، تؤكد مجددا تأييدها الصديق لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (يونيسوم ٢) ومهمة الأمم المتحدة في الصومال. واننا شعرنا بعظيم التقدير لوجود الفريق أول هاو معنا اليوم، وما قدمه للمجلس من أفكار.

لقد انقضى حتى الآن ١٠ أشهر منذ قيام أول فرقة نيوزيلندية بالانتشار في الصومال مع يونيسوم ١. ومنذ ذلك الحين، قدمنا اسهامات عسكرية لقوة العمل الموحدة وليونيسوم ٢. اضافة الى ذلك، استجابت نيوزيلندا حكومة وشعبا بتقديم مساعدة انسانية للتخفيف من حدة المأساة التي لم يشهدها الصومال الا قبل سنة.

إن وفد بلدي يعتقد أنه تم احراز تقدم حقيقي من خلال تحسين الظروف الانسانية في جميع أنحاء الصومال. ونحن نرحب بهذا التطور بحرارة بالغة. فآلاف الأشخاص الأحياء في الصومال اليوم كان يمكن أن يقضوا نحبهم بسبب الجوع والفوضى. وتستطيع الأمم المتحدة أن تحظى، وموظفو الأمم المتحدة الشجعان في الميدان والحكومات التي أيدت الأمم المتحدة بالتقدير المبرر على هذا الانجاز.

ونعتقد أن من المهم التأكيد على التطورات الايجابية الجارية في الصومال. ونسمع كثيرا عبر وسائل الاتصال عن الاصطدامات التي تحدث في الجزء الجنوبي من مقديشو، ولكن يجب ألا تنتقص من التقدم الحقيقي جدا الذي يحقق في أجزاء أخرى من البلاد.

وبفضل الجهود الدائبة للأمم المتحدة أحرز تقدم كبير أيضا في الهدف الثاني الذي وضعه مجلس الأمن عندما أرسى ولاية يونيسوم ٢، ويتمثل ذلك في إعادة الإعمار السياسي في الصومال، واقامة مجالس المقاطعات، وفتح المدارس، وبناء المؤسسات المحلية لإنفاذ القانون واحلال النظام، ووفد بلدي يشعر بالتشجيع الكبير ازاء هذه العناصر الايجابية.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي يحتاج الى أن يبقى ملتزما، في المدى البعيد، بكفالة إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في الصومال.

إن الهجمات على موظفي الأمم المتحدة في جنوبي مقديشيو تبقى مصدر قلق بالغ. ووفد بلدي يشعر بالهلع ازاء الأنشطة الاجرامية التي يقوم بها أحد الفصائل الصومالية الذي يهاجم جنود الأمم المتحدة لحفظ السلم. لقد وقع هذا الفصيل على اتفاق أديس أبابا الذي دعا الأمم المتحدة الى تقديم كل المساعدة الى شعب الصومال بغية تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك تجريد مختلف الفصائل من السلاح.

اننا ندين رفض الزعماء الذين أسفرت أعمالهم عن وقوع مزيد من حالات الموت وتعطيل المهمة الانسانية. وفي هذا الصدد، يتقدم وفد بلدي بأصدق التعازي من جميع العائلات والبلدان التي عانت من وقوع ضحايا وخسائر في الأرواح.

ويسعد وفد بلدي أن يدين هذا القرار بصورة قاطعة جميع الهجمات على موظفي يونيسوم ٢. ونرحب بإعادة تأكيد المجلس على أن الذين ارتكبوا مثل هذه الأعمال الاجرامية أو أمروا بارتكابها سيكونون مسؤولين فرديا عنها، لأن من الواضح أن مرتكبي هذه الجرائم لن يكفوا عن ذلك حتى توضح العواقب التي ستنتج عن أعمالهم.

إن الوضع هذا لا يطاق ويتطلب تصحيحا عاجلا. فمسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة مسألة سيواصل وفد نيوزيلندا متابعتها بقوة في دورة هذه السنة للجمعية العامة.

إن أشخاصا عديدين يقولون إن الصعوبات التي تواجهها يونيسوم ٢، في جنوبي مقديشيو تعني أن الأمم المتحدة ضلت طريقها وأن مجلس الأمن ينبغي أن يعيد النظر في الولاية. اننا لا نشاطر هذا الرأي الذي يتأثر الى حد بعيد بالمشاهد التي تظهر على شاشات التلفزة، ولا يأخذ في الاعتبار، على نحو كاف، ان المجلس يرى منذ البداية ان الهدف الرئيسي ليونيسوم هو المهمة الانسانية وإعادة اقامة المؤسسات السياسية في الصومال.

بيد أن وفد بلدي يتفق تماما مع الأمين العام على أن ما أنجز من أهداف انسانية ليونيسوم ٢ عرضة للخطر بالتأكيد من دون استعادة القانون والنظام في الصومال عموما ومقديشو خصوصا. ونحن نرحب بما ورد في القرار الحالي من تأكيد على الأولوية في تحقيق تقدم في الوفاق السياسي وإعادة انشاء الشرطة والأنظمة القضائية الصومالية. ونشعر بالتشجيع ازاء إعادة القرار ذكر أهداف الأمم المتحدة في الصومال. وان الهدف النهائي لعملية الأمم المتحدة هو حقا هدف سياسي يرمي الى مساعدة شعب الصومال على تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز وتنشيط إعادة انشاء المؤسسات الاقليمية والوطنية والادارة المدنية في جميع أنحاء البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يختتم

مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥